الاستثمارات الجديدة تواصل وتيرة النمو في السعودية

الرياض – كشفت أحدث الإحصائيات أن الاستثمارات الجديدة في السعودية استمرت في النمو متحدية الظروف الصحية التي أثرت في وقت من الأوقات على نشاط اقتصاد البلد الخليجي.

وحققت الاستثمارات زيادة سنوية بلغت 36.2 في المئة للربع الأول من عام 2021 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق بعد أن وصل إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية التي تم إصدارها نحو 478 ترخيصا.

ووفقا لتقرير مستجدات الاستثمار، فإنه منذ ذروة الجائحة في الربع الثاني من العام الماضي يمثل هذا الارتفاع الرابع على التوالي في زيادة إصدار التراخيص الاستثمارية.

وأشار التقرير الصادر عن وزارة الاستثمار إلى أن قطاع الصناعة والتصنيع استحوذ على نسبة كبيرة من التراخيص المصدرة حيث بلغت 114 ترخيصا.

> **478**
> ترخيصا استثماريا تم إصدارها في الربع الأول من 2021 بارتفاع 36.2 في المئة على أساس سنوي

وجاء قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثانية إلى جانب قطاع التجزئة والتجارة الإلكترونية بنحو 78 ترخيصا لكل منهما، فيما حل القطاع المهني والعلمي ثالثا حيث سجل 62 ترخيصا ثم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بواقع 41 ترخيصا.

وتناول التقرير إمكانية التوسع في الخدمات الطبية من خلال تمكين القطاع الخاص من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصحي لتكون في انسجام مع خطط تنويع الاقتصاد على أساس استراتيجية "رؤية 2030".

وتعكس الأرقام الصادرة عن التقرير استمرار الزخم باتجاه التنويع الاقتصادي لأكبر اقتصادات المنطقة العربية، إضافة إلى سرعة تكيف الاقتصاد مع المتغيرات التي فرضتها الجائحة العالمية على الأسواق العالمية وعلى التوجهات الاستهلاكية.

وبيّن التقرير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحسب بيانات البنك المركزي السعودي، وصلت لأعلى مستوياتها خلال 5 سنوات حيث وصل إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة إلى 5.5 مليار دولار في عام 2020.

وأشار إلى الارتفاع الكبير في الاستثمارات بالصناعات الغير نفطية بنسبة 198 في المئة في الربع الأول من هذا العام.

وأظهرت البيانات أن الاستثمارات الصناعية الحاصلة على ترخيص وزارة الصناعة والثروة المعدنية سجلت قفزة كبيرة خلال شهر مارس حيث بلغت 4.1 مليار دولار.

وألقى التقرير الضوء على استمرار ارتفاع تدفقات ملكية المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودي "تداول" حيث سجلت ارتفاعا للربع الرابع على التوالي وبلغ إجمالي ملكية المستثمرين الأجانب في سوق تداول 50.2 مليار دولار حتى الربع الأول من 2021.

وعززت الحكومة طيلة الفترة الماضية من خطواتها الإصلاحية والتي تمثلت في المبادرات والبرامج التي جرى إطلاقها ومنها مبادرة "شريك" وبرنامج "صنع في السعودية".

وأعطى مناخ الأعمال المستقر والإصلاحات في اللوائح التنظيمية والتسهيلات في قطاع الاستثمار دفعة مهمة للعديد من الشركات العالمية التي أعلنت عن افتتاح مقرات إقليمية لها في السعودية مؤخرا.

وجاءت السعودية في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي في مقدمة الاقتصادات العشرة الأكثر تحسنا في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، بعد أن قفزت 30 مركزا.

ورغم قيود الإغلاق إلا أن السعودية، التي تعتبر أكبر مُصدر للنفط في العالم، كثفت جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشروعات خارج قطاع الطاقة، بعد إجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية هي الأكبر في تاريخ البلاد.

وكانت الحكومة قد طرحت في يناير الماضي خططها الاستثمارية للعشرية القادمة والتي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في إطار رؤية 2030 التي تهدف إلى تنمية المشاريع وتنويع مصادر التمويل، حيث يمثل صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص السعودي رافدا أساسيا لتنفيذ هذا البرنامج.

ومن المتوقع أن تصل قيمة الفرص الاستثمارية الكبرى في البلاد إلى 6 تريليونات دولار خلال السنوات العشر القادمة، منها 3 تريليونات دولار استثمارات في مشاريع جديدة.

وتعكف الرياض على إعداد قواعد جديدة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ستعالج بواعث القلق المحتملة لدى المستثمرين بشأن مستوى السيطرة على المشاريع بما في ذلك قدرتهم على توظيف وفصل العاملين.

وواجه الاقتصاد السعودي تحديات غير مسبوقة جراء انهيار أسعار النفط حيث تقلصت المداخيل وضعف الميزان التجاري.

دمشق تحاول مواجهة البطالة والفقر بالمشاريع الصغيرة

تحدي التمويل أهم عقبة أمام تنفيذ الخطة في ظل الحظر الأميركي

معضلة مستعصية على الحل

يتفق متابعون للشأن الاقتصادي السوري على أن خطط الحكومة في دمشق لدعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تهدف إلى مواجهة البطالة واتساع خارطة الفقر، تواجه صعوبات كثيرة في سبيل ترسيخ مكانتها في الاقتصاد المشلول بسبب نقص التمويل، رغم المحاولات المتكررة لتقديم كل التسهيلات لأصحاب هذه المشاريع.

دمشق – تدفع الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة الحكومة السورية في دمشق إلى البحث عن حلول بهدف تدعيم سوق العمل التي تضررت كثيرا منذ 2011 بسبب الحرب رغم قيود الحظر الأميركي الخانق وتضاؤل هوامش إيقاظ الاقتصاد المشلول.

ورغم الوضع المالي الصعب تحاول الحكومة عبر خطة يشكك في نجاحها الخبراء دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لتحقيق التنمية والحدّ من الفوارق الاجتماعية، وذلك من خلال منح قروض ميسرة بفوائد ضئيلة.

ومع اشتداد صعوبات الحياة بالبلد بعد مضي أكثر من عشر سنوات على اندلاع الحرب فيه، وفرض عقوبات اقتصادية أميركية قاسية، لجأت معظم الأسر إلى إيجاد حلول للتغلب على صعوبات الحياة من خلال إنشاء مشاريع صغيرة تساعد هذه الأسر على قضاء احتياجاتها على مدار الأيام.

إيهاب اسمندر

ستشهد عدة محافظات إطلاق سلسلة من المشاريع

لكنّ هناك الكثيرين ممن يعيشون اليوم تحت سيطرة حكومة نظام بشار الأسد ويعانون بسبب عدم توفر فرص عمل نتيجة حالة الشلل التي خلفتها الحرب، وهم ينتظرون وعود المسؤولين لتنفيذ خططهم المتعلقة بتمويل مشاريعهم الصغيرة.

وفي مسعى لتحقيق ذلك كشف مدير هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر أن الفترة المقبلة ستشهد إطلاق سلسلة من المشاريع الصغيرة في عدد من المحافظات.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى اسمندر قوله إن "الهيئة تجري إعادة تقييم لبعض المشاريع لتحديد نقاط الضعف وتفاديها قدر الإمكان وتستكمل قواعد البيانات والدراسات المتعلقة بالقطاع مثل التنمية الاقتصادية واقتصاد المعرفة وزيادة المحتوى التكنولوجي".

واعتبر أن قطاع المشاريع الصغيرة من أهم أدوات عوامل القوة الاقتصادية، لأن طاقته الإنتاجية تلعب دورا أساسيا في تأمين السلع الأساسية المطلوبة للسوق المحلية، ويساعد في تجاوز التحديات التي تواجهها هذه السوق نتيجة العقوبات الأميركية.

كما أشار إلى أن هذا القطاع يُسْهم في خلق المزيد من الفرص الاستثمارية داخل السوق السورية، داعيا إلى التوسّع في تصدير منتجات هذه المشاريع.

ويمثل الاقتصاد السوري المنهك التحدي الأكبر الذي يواجه رئيس النظام بشار الأسد الذي فاز بولاية رابعة في شهر مايو الماضي في انتخابات لم تشهد أية منافسة وشكك مراقبون في مصداقيتها، بعدما استعاد السيطرة على حوالي 70 في المئة من البلاد.

وتشير تقديرات لمنظمات ومؤسسات مالية دولية إلى أن 87 في المئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر من بين 17.8 مليون نسمة، وهو ما تظهره إحصائيات عام 2021، فيما تقترب نسبة البطالة من 50 في المئة مرتفعة من 15 في المئة عام 2010.

وبحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة في تقرير صدر خلال سبتمبر 2020 بلغ إجمالي الخسائر المالية التي مُني بها الاقتصاد السوري بعد ثماني سنوات من الحرب نحو 442 مليار دولار، في حين ارتفع الدين العام للبلاد ليتجاوز 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وما يزيد من تعقيد أية خطوات لدعم هذا المسار هو تقهقر العملة المحلية إلى مستويات قياسية مما ألهب الأسعار بشكل جنوني وانعكس سلبا على معيشة السوريين.

ووفق دراسة أعدها المركز السوري لبحوث السياسات فإن الليرة السورية فقدت أكثر من 97 في المئة من قيمتها على مدار عدة سنوات، حيث يبلغ سعر صرف الدولار في السوق الرسمية نحو 3450 ليرة.

وبينما تخرج سوريا من آثار الحرب تتحول المساعدات إلى مشاريع أصغر لمساعدة العائلات على زراعة البذور وتربية الأغنام وإيجاد سبل لكسب العيش، وسط عمليات إعادة بناء الاقتصاد المدمر.

وخلفت عشر سنوات من الحرب السورية أضرارا هائلة بالبنى التحتية واستنزفت الاقتصاد وقطاعاته المنهكة، إضافة إلى العملة المحلية المتدهورة والدمار الكبير الذي لم يميز بين منزل ومرفق عام وبين منشأة طبية وأخرى تعليمية.

وبهدف إيجاد تمويل مناسب لإقامة المشاريع متناهية الصغر وتوسيع الجهات الممولة بقروض مدعومة الفائدة وتمكين أصحاب المشاريع من توليد دخل مستدام ومتنام وقع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية اتفاقية مع المؤسسة العامة لمصرف التسليف الشعبي تقضي بمنح تسهيلات ائتمانية.

وتبلغ مدة الاتفاقية التي صدقت عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة المالية مؤخراً خمس سنوات يمكن تمديدها بعد موافقة الطرفين.

مؤشرات سلبية

- **50** في المئة معدل البطالة، ارتفاعا من 10 في المئة في 2010
- **87** في المئة معدل الفقر من أصل 17.8 مليون نسمة
- **97** في المئة مقدار ما فقدته العملة السورية منذ عام 2011
- **200** في المئة معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
- **442** مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري منذ بداية الأزمة

وقال المدير العام للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية المهندس لؤي العرنجي إنه يستفيد من الاتفاقية كل من يرغب في تأسيس مشروع متناهي الصغر جديد بغرض إنتاج سلعة أو خدمة بمختلف الأشكال أو تطوير مشروع متناهي الصغر قائم مع وجود شرائح مستهدفة منها المسرحون من خدمة العلم وأسر الشهداء والجرحى.

المركزي الأردني يتجه إلى فتح الباب أمام نشاط البنوك الرقمية

عمان – يستعد الأردن للحاق بركب دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في استخدام التكنولوجيا المالية التي باتت ملجأ للكثير من الدول لإتمام تعاملاتها التجارية دون الحاجة إلى الأوراق النقدية وذلك على الرغم من التحديات التي قد تقف أمام تنفيذ الخطوة سريعا.

وقررت السلطات النقدية الأردنية السماح للبنوك الرقمية بالعمل في البلد للمرة الأولى، في تحول سيعزز من نشاط النظام المصرفي بما يحقق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يسير ببطء شديد، وفي الوقت نفسه التعويل بشكل أكبر على التكنولوجيا في تقديم الخدمات.

وأعلن البنك المركزي خلال إصداره هذا الأسبوع لوثيقة تحت عنوان "تنظيم البنوك الرقمية في المملكة الأردنية" أنه سيمنح تراخيص لتأسيس بنوك رقمية متكاملة في البلاد، لكنه لم يذكر بالتدقيق توقيت العمل بذلك أو عدد البنوك التي سيُسمح لها بمزاولة هذا النشاط.

وتراهن الحكومة الأردنية على قطاع التكنولوجيا الذي تقدّر نسبة نموه السنوية بنحو 25 في المئة، وهو يلعب دورا مهما في الاقتصاد، ما يدعم الاتجاه نحو تحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد رقمي، ويجعل من البلاد مركزا رئيسا للتكنولوجيا مستقبلا.

ويرجّح محللون أن تستفيد عمّان خلال السنوات المقبلة من التكنولوجيا لتغيير نمط الخدمات المالية كما هو الحال في بلدان عربية مثل السعودية والإمارات والبحرين والمغرب، لكن تحقيق الهدف رهين بإعداد أرضية متكاملة تشمل توعية الناس بجدوى التعاملات النقدية الرقمية.

وتبرز الوثيقة خطة المركزي نحو إرساء القواعد الرئيسية المرتبطة بترخيص البنوك الرقمية أبرزها طبيعة المساهمين ومتطلبات رأس المال وطبيعة ونوعية الخدمات والمنتجات التي يُمكن للبنوك الرقمية تقديمها في ظل تطورات ومستجدات حلول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، وبشكل يراعي مصالح جميع الأطراف والاقتصاد الأردني بشكل كامل.

تسهيل أكبر للخدمات المصرفية

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى محافظ المركزي زياد فريز قوله إن "تم توجيه هذه الوثيقة إلى كافة البنوك العاملة في البلاد بنهاية الشهر الماضي بالتنسيق مع جمعية البنوك الأردنية تعزيزاً لمبدأ التشاركية والتشاور الذي ينتهجه المركزي مع المؤسسات الخاضعة لرقابته".

ويتطلع المركزي إلى قيام البنوك بدراسة الوثيقة تجاه تنظيم البنوك الرقمية على نحو يراعي الفوائد المتوقعة.

وقال فريز إن فتح هذا الباب "يساهم في دعم وتيرة وتطور القطاع المصرفي الأردني ومواكبته للتطورات الحاصلة على نحو مستدام، وبالتوازي مع تلبية احتياجات ورغبات الجمهور بمختلف فئاته وتعزيزاً للشمول المالي في المملكة".

ويهدف هذا الاتجاه للحفاظ ودعم التطور والابتكار المستدام وبشكل يحقق النمو المستهدف في القطاع المصرفي الأردني، وبما يساهم في التحول إلى اقتصاد رقمي شامل ومتطور.

ويرى فريز أن القطاع يشهد تطورا في الابتكار وفي مستوى تغير سلوك المستهلك وحاجة ومتطلبات السوق بالتوازي مع التطورات الحاصلة في جانب التقنيات الحديثة الناتجة عنها ودخول مقدمي خدمات جدد ينافسون في توفير منتجات مالية جديدة شاملة تلبي احتياجات العملاء ورغباتهم وضمن عروض وحلول جذابة وموفرة للتكاليف.

زياد فريز

نسعى لمواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي

وتشير بيانات اتحاد المصارف العربية إلى أن عدد البنوك العاملة في الأردن يبلغ نحو 25 مصرفا تشمل 16 مصرفا محليا أردنيا، تنقسم إلى 13 مصرفاً تجارياً و3 مصارف إسلامية و9 مصارف أجنبية تشمل 8 مصارف تجارية ومصرفا إسلاميا واحدا.

وعمليا ستخضع البنوك الرقمية لمتطلبات الإشراف والرقابة المطبقة على البنوك العاملة في البلاد مع الحرص على الجوانب التقنية والأمن السيبراني ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية.

ويقول خبراء في القطاع المصرفي إن تأسيس البنوك الرقمية التي تقدم خدماتها عبر الإنترنت والهواتف الذكية، سيجعلها أكثر قدرة على المنافسة من البنوك التقليدية بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية.

ويمكن لهذا النوع من البنوك تلبية احتياجات قطاعات كثيرة، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الأردني من متاعب كثيرة، مثل الفجوة الائتمانية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحقيق قدر أكبر من الشمول المالي.

كما تلبي هذه الكيانات احتياجات القطاعات التي تواجه نقصا في الخدمات وتقليل التكاليف للمستهلكين، إذ ستعمل البنوك الرقمية على زيادة تكامل القطاع المالي والمصرفي في السعودية والمنطقة مما يعزز قدرتها التنافسية وحيويتها على التكيف.

ومن المرجح أن تضيف البنوك الرقمية قيمة كبيرة لأعمال الشركات والتجارة وستسهم بشكل أكبر في تطوير النظام البيئي المالي الشامل وتشجيع الإدماج وتعزيز الخدمات المالية والوساطة في البورصة الأردنية.

وتقبل البنوك الرقمية الودائع وتمارس أنشطة الخدمات المالية الأخرى ذات الصلة من خلال الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بشكل أساسي عوضا عن التفاعل الفعلي مع الزبائن.